الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.13

Distr.: General

28 February 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٣

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الجمعة، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماتوتي (نائب الرئيس) . . . . . (بيرو)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-23815

نظرا لغياب السيد أولهاي (جيبوتي) تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ماتوتي (بيرو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٠١ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/54/39 و A/54/175 و A/54/225 و A/54/273 و A/54/425 و A/54/292-S/1999/917 و A/53/788 و Add.1)

(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (A/54/39 و A/54/225 و A/54/273 و A/54/425)

١ - السيدة هيزر (المدير التنفيذي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): عرضت مذكرة الأمين العام بشأن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (A/54/225) وقالت إن الجهود المبتكرة التي يبذلها عدد من الدول الأعضاء بقصد أن تقيمها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وتقدر التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل تقدم المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين أبرزت ضرورة الشراكات وتقوية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وعزز الصندوق تلك الشراكات فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة بدعمه صياغة خطط العمل الوطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين في أكثر من ٤٠ بلدا، ولا سيما في الدول العربية وبلدان المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا. كما عزز مشاركة المرأة في مجال التجارة سعيا إلى إدراج منظور للجنسين في الترتيبات التجارية ولمحو الأمية الاقتصادية للنساء في بلدان المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وشرق أفريقيا.

٢ - وتبذل جهود واعية في ٣٢ بلدا لزيادة القيادة السياسية للمرأة بحجز مقاعد تشريعية للنساء أو من خلال شكل آخر من أشكال العمل الإيجابي. ويدعم الصندوق مبادرات التدريب وبناء القدرات في ذلك السياق. ومن أمثلة نجاحه تعيين خمس نساء من بين المرشحات لمناصب وزارية في فيجي.

٣ - وهناك تطورات إيجابية أخرى نابعة من برنامج الأمين العام للإصلاح الرامي إلى تعزيز نظام المنسق المقيم والنهوض بالتعاون المشترك بين الوكالات والمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق نظم الصندوق في عام ١٩٩٨ حملات مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لإنهاء العنف المرتكب على أساس الجنس في مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ. وكان لهذه الحملات أثرها على الصعيد البرمجي وصعيد السياسات. ومن أمثلة ذلك طلب الهند إلى الصندوق تقديم المساعدة في مجال تدريب رجال الشرطة للتعامل مع العنف الداخلي واعتماد إعلان يكفل تقيد رجال الشرطة والقضاء في ١٨ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية بالمعايير الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤ - واشترك الصندوق، الذي كان له دور نشط في مؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة، في الجهود الرامية إلى تقديم مزايا ٩٢٥ برنامجا للتمويل الصغير إلى ١٠٠ مليون أسرة من أشد الأسر فقرا في العالم، ولا سيما النساء، بحلول عام ٢٠٠٥. وعمل الصندوق أيضا مع عدد من مؤسسات الأمم المتحدة على التوسع في إتاحة الدراية بأمور الجنسين على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى مستشاريه البرنامجيين الإقليميين وعددهم ١١ مستشارا سيكون

قد وضع مستشارين لأمور الجنسين في ١٠ بلدان على مدى العامين القادمين؛ وفي الوقت الراهن يقدم مستشارو الجنسين الدراية التقنية إلى نظام المنسق المقيم في ١٢ بلدا. ويوسع الصندوق أيضا شراكته مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥ - كما استفاد التعاون المشترك بين الوكالات في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من الدراية بشؤون الجنسين التي يوفرها الصندوق، ومن أمثلة ذلك المشاريع التي تتناول تأنيث الفقر في كينيا وغانا وتايلند؛ ومبادرة بشأن نوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ستة بلدان؛ ومشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء فريق عامل يعني بالاتجار بالمرأة في تايلند. وهذا المشروع الأخير مثال لإمكان زيادة إسهام الصندوق في وقت مبكر عن طريق المنظمات ذات الموارد الكبيرة والحضور الميداني.

٦ - وأضافت أن الصندوق رأس أيضا الفريق الفرعي المعني بأمور الجنسين التابع لفريق الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى أرض الواقع عملت أفرقة موضوعية معنية بأمور الجنسين في شبكة المنسقين المقيمين في ٥٨ بلدا. وسوف تدرج نتائج تلك المبادرات في استراتيجية والخطة الثانية لأعمال الصندوق.

٧ - وينبغي أن تشدد اللجنة الثانية على ضرورة زيادة شبكة الدراية بأمور الجنسين المتاحة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وتعبئة الدعم التقني والمالي اللازم لتحقيق تلك الغاية. وينبغي تكرار ترتيبات الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصناديق والبرامج الأخرى. وطالبت اللجنة الثانية بدعم توصيات الأمين العام بشأن استنباط تعاضدات جديدة بين الصندوق والبرنامج. وفي سياق التحضير للدورات الاستثنائية للجمعية العامة لتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين والدورة الاستثنائية لاستعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، يمكن للجنة الثانية أن تدعم جهود الصندوق ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى لجمع البيانات المفصلة عن أمور الجنسين على الصعيد القطري، وإنشاء آلية أفضل لتحليل تخصيص الموارد من منظور الفوارق بين الجنسين.

٨ - **السيد أوهيورهنوان** (مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي): عرض تقرير الدورة الحادية عشرة للجنة رفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (A/54/39) وتقرير الأمين العام عن حالة التعاون بين بلدان الجنوب (A/54/425). وكانت اللجنة رفيعة المستوى قد لاحظت في دورتها الحادية عشرة أن البلدان النامية، مع تحسن قدراتها، تمول بشكل متزايد أنشطتها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ودبت الحياة من جديد في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بعدد من الاتجاهات: فاشتملت الصلات الثنائية التقليدية والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مزيد من المبادرات الأقاليمية والعالمية؛ واستعيض عن أنشطة التدريب العرضية بأشكال من التبادل أكثر تطورا؛ واتخذ التعاون أشكالا جديدة وأكثر حيوية، بما في ذلك الترتيبات الثلاثية والصلات فيما بين المؤسسات؛ وإشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وحثت اللجنة الرفيعة المستوى المجتمع الدولي على زيادة دعمه لهذا التعاون، وطالبت المنظمات والوكالات بوضع إطار مشترك

لقياس ما أحرز من تقدم ونتائج في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ومواءمة تلك النماذج في الأنشطة التشغيلية.

٩ - وقد شدد تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/54/425) في الفصل الخاص بالتطورات والاتجاهات الأخيرة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على التعاون داخل بلدان الجنوب في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل (الفقرة ٥). وأدت الإصلاحات وتحرير التجارة ومكافحة التضخم في كثير من البلدان النامية إلى تقارب هام في سياساتها الاقتصادية وفتح فرص جديدة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب (الفقرة ٨). وجدير بالذكر بصفة خاصة عودة ظهور التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي من خلال ترتيبات جديدة للتعاون الاقتصادي ومنها مثلا، اتفاقات التجارة الحرة ومثلثات النمو خارج التجمعات التقليدية (الفقرة ١٠). وازدادت التجارة داخل بلدان الجنوب زيادة كبيرة فأصبحت تمثل ٤٢ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية في عام ١٩٩٧ (الفقرة ١١). وازداد استثمار البلدان النامية باطراد في الاستثمار في بلدان أخرى. ومع ذلك كان من اللازم إيجاد نظام لتفصيل البيانات عن التدفقات الفعلية فيما بين بلدان الجنوب.

١٠ - وشدد الفصل ثالثا من التقرير، الخاص بالدعم المتعدد الأطراف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على دور الشراكات والقدرات الجماعية في هذا التعاون، وفي الفرع المعنون "الوصل بين بلدان الجنوب" شدد على ضرورة الوصل بين شتى قواعد البيانات ونظم المعلومات التي تنشئها المنظمات (الفقرة ٤٦) بقصد توجيه الأنشطة التنفيذية صوب التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشدد الفصل الأخير من التقرير على إمكانية استغلال إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب استنادا بقدر كبير إلى جهود بلدان الجنوب.

١١ - **السيد زريهون** (مدير شعبة أفريقيا الأولى بإدارة الشؤون السياسية) عرض تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (A/54/273) الذي تضمن المعلومات المتلقاة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات المعنية وهيئات منظومة الأمم المتحدة، والمقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٤/٥٢ بشأن تعاونها مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبلدانها الأعضاء ومساعدتها لها في تنفيذ برامج ومشاريع التعاون الإنمائي والمساعدة التقنية.

١٢ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأعاد التأكيد على أن الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية - وهي العالمية والحيدة والتعددية واللامشروطية والاستجابة لأولويات واحتياجات البلدان النامية بأسلوب مرن - تميز بين الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة والأنشطة التنفيذية لمؤسسات من قبيل البنك الدولي وأن تلك الخصائص بالغة الأهمية لمستقبل الفعاليةوالمصداقية. ولذا كانت الاتجاهات الحالية التي تميز الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة تبعث على قلق عميق.

١٣ - وأخيرا، هناك منظمات معينة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرى أنها أقل استجابة وأكثر تقييدا في توجيه برامجها وأنها تكاد تفقد أهميتها بسبب نقص الكتلة الحرجة. وفي صلب المشكلة استمرار تناقص التمويل للمهام الأساسية للأنشطة التنفيذية، وخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رغم ما قام به من إصلاحات.

فقد انخفض دعم هذا البرنامج للبلدان النامية انخفاضا كبيرا وتواتر تعطل العمليات الميدانية بسبب النقص في الموارد أو الضيق المتزايد في تركيز أنشطة البرنامج. والجهد الذي بذل مؤخرا للإبقاء على الصلة بين موارد ونتائج الإصلاح في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الصناديق والبرامج وإطار التمويل المتعدد السنوات جاء حتى الآن مخيبا للآمال. ففي غضون شهور من قرار استهلال إطار التمويل، أصبح واضحا أن الالتزام الضروري من البلدان المانحة غير موجود. وتسبب هذا في قلق بليغ. وأعادت مجموعة الـ ٧٧ والصين تأكيد التزامها بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ وسوابقه، وتأكيد أهمية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتباره آلية لتنسيق الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الأمم المتحدة في الميدان. وينبغي استخدام هذا الإطار وهو الآلية التي تمتلكها الحكومات في زيادة التأثير الجماعي للأنشطة التنفيذية على المستوى الميداني إلى أقصى حد. وينبغي إيلاء اهتمام للعلاقة بين الصناديق والبرامج ومجالس إدارتها والفريق الإنمائي التابع للأمم المتحدة، والتسليم بأدوار وولايات كل من هذه الهيئات في تعزيز الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

١٤ - واستطرد قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تولي أولوية عالية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق العولمة، الأمر الذي يسهم في نهاية المطاف في نمو الاقتصاد العالمي. وإذ تسلم المجموعة بإمكانات التعاون الإقليمي وترتيبات التكامل فيما بين بلدان الجنوب لإضفاء مزيد من الدينامية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فهي ترحب باعتماد إعلان وخطة عمل بالي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي للبلدان النامية.

١٥ - وتولي مجموعة الـ ٧٧ والصين أولوية مستمرة للتكامل بين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولتعزيز آليات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وفي هذا الصدد يصبح لزيادة إشراك قطاع الأعمال والقطاع الخاص في التعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية بالغة. وقال في الختام إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتطلع إلى مؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي تعقده مجموعة الـ ٧٧ في هافانا في عام ٢٠٠٠، الذي يرجى أن يضيف زخما جديدا للتعاون فيما بين البلدان النامية في قطاعات الأهمية الاستراتيجية، ولصياغة شراكة استراتيجية جديدة مع العالم المتقدم النمو.

١٦ - **السيدة بايفوك** (فنلندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا وقبرص، وقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب بحرارة باستمرار إحراز التقدم في التعاون والتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة من أجل الأنشطة التنفيذية. وأثنت على فريق الأمم المتحدة الإنمائي المعني بإطار المساعدة الإنمائية وعلى تحسين أداء نظام المنسق المقيم.

١٧ - وفي الاجتماع الأخير للجنة رفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كان من المشجع أن البلدان النامية امتلكت العملية. وأصبح على البلدان النامية أن تفلح في تطبيق نموذج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وصياغة سياسات وطنية متساوقة، بما في ذلك التمويل من الميزانيات الوطنية. غير أنه ظهر في كثير من الحالات أن هناك نقصا لا يزال قائما في السياسات الوطنية الواضحة المعالم.

فالاستثمار في الموارد البشرية جنبا إلى جنب مع السياسات الداعمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية شرط أساسي للقضاء على الفقر، وهو الهدف النهائي للتدخلات فيما بين بلدان الجنوب.

١٨ - وقد نشأ التعاون فيما بين بلدان الجنوب من اتباع نهج لكل قطر إزاء شكل من أشكال التعاون أكثر إقليمية. فاستخدام مرافق التدريب والبحث الإقليمي مكن البلدان في أي منطقة من إقامة شبكة بمزيد من الفعالية ومن التعلم من الآخرين بما يجلبه هذا من منافع محتملة لبناء القدرات. وجاءت الترتيبات الثلاثية التي تشمل مانحين تقليديين وجددا، دليلا على نجاح استراتيجية الاتجاهات الجديدة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ كما أنها تمثل نموذج تمويل جديدا.

١٩ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يرى أن تساوق نموذج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التعاون الإنمائي كله هو أفضل سبيل لتعزيزه وأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أداة قيمة تستخدمها البلدان النامية في مواجهة تحديات تحرير التجارة والعولمة.

٢٠ - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع الارتياح الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتركيز أنشطته ولإدخال عنصر تعلم ولصياغة شراكات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. وهو يهدف إلى تعزيز قدرة المرأة الاقتصادية وإنشاء قيادات للقطاعين العام والخاص، وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والدعوة إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وبناء القدرات في المنظمات النسائية هو السبيل لإحداث التغيير الاجتماعي. فمن المهم إقامة كتلة ريادية حرجة لكفالة إحراز التقدم في العملية الديمقراطية. وتنبغي الإشادة بالصندوق لعمله في تلك المجالات الهامة. وقد ساعد نظام كبير مستشاري شؤون الجنسين، بوجه خاص، في كفالة دمج قضايا ومنظور الجنسين في كل برنامج إصلاح الأمم المتحدة. وقالت أخيرا إن الاتحاد الأوروبي يشجع الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعزيز تعاونهما أحدهما مع الآخر.

٢١ - **السيد أوسي دانكاه** (غانا): قال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يدفعها نظريا اتفاق كبير على تخفيف وطأة الفقر وإيجاد الظروف الملائمة للتنمية المستدامة، ومن الناحية العملية يتحتم على هذه الأنشطة أن تنافس برامج الإغاثة الإنسانية للحصول على نصيب من الموارد الآخذة في التقلص. ومن الواضح أن نقص التمويل الذي يكفي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يظل أحد التحديات. والفجوات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب لا تخفى على أحد وخاصة في مجالات مثل التدفقات المالية. ويشير تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (A/54/273) إلى إمكانية التكامل الإقليمي الفعال لصالح بقية القارة، وأشار إلى أن وفده يحث على استغلال الدروس المستفادة من الجماعة في مساعدة مناطق أخرى.

٢٢ - وأضاف أن القدرة على الاندماج منخفضة في بلدان كثيرة، ولا سيما في أفريقيا، بسبب ضعف الإدارة العامة وعدم كفاية القدرة المؤسسية. وبدعم من منظومة الأمم المتحدة والبلدان النامية الأكثر تقدما من غيرها، يمكن لتلك البلدان أن تجري تقديرا لاحتياجاتها وتجد مصادر للدراية. ويوفر تحسين الاتصالات الوصول فعال

التكاليف إلى المعلومات الهامة، ويشيد وفده بالجهود الرامية إلى تقديم دعم أجهزة الحواسيب إلى البلدان النامية لتيسير وصولها إلى الشبكة العالمية World Wide Web.

٢٣ - وتتطلب ضرورة مواءمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التخطيط الوطني زيادة الدعم من المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين المنح للنظام الإنمائي للأمم المتحدة. فيجب توسيع نطاق الشراكات القائمة كتلك التي بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لتعزيز الاستثمار وتنمية المشاريع، بحيث يشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يساعد في التجارة الأفريقية وبناء قدرات المشاريع بها.

٢٤ - واستطرد قائلا إن عدم الاستقرار المالي الذي هز آسيا دلل على تزايد أهمية ازدهار تلك المنطقة بالنسبة لأفريقيا. ويؤكد تعليق المشاريع الاستثمارية وانخفاض الطلب على السلع الأساسية وما تبعه من انخفاض في الأسعار، الحجة القائلة بضرورة وضع سياسات تجارية عالمية عادلة ومنصفة، وضرورة تخفيض الديون. وقد أثبتت الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مدى فعاليتها كحافز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب حتى بمواردها المحدودة.

٢٥ - وأضاف أنه لو أريد أن يكون تأثير الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بقدر ما ينتظر منه، فعلى المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤوليته. وعلى حكومات البلدان النامية، بدورها، أن تعمق شراكاتها مع قطاعاتها الخاصة وتشجع تبادل المعلومات. والأهم من ذلك أن دور نظام الأمم المتحدة الإنمائي يجب أن يتعزز عن طريق ابتكار السبل لجمع التبرعات حتى يمكن أن يلبي الاحتياجات الموضوعية للتنمية وليس الأمزجة المتغيرة في العواصم.

٢٦ - **السيدة كنغ** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها لا يزال على تأييده للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وأشادت بالتقدم الملحوظ في ذلك المجال في العام الماضي. وأضافت أن استمرار التوسع في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة عزز التعاون وقلل الازدواجية على الصعيد القطري. وثمة علاقات جديدة تصاغ بقصد توسيع قاعدة التمويل واستنباط نهج جديدة وزيادة الفعالية التنفيذية.

٢٧ - وأوضحت أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أوجد إحساسا جديدا بتلاحم ووحدة الغرض في الوكالات الإنمائية المتباينة، بتركيز الاهتمام على مهمتها المشتركة للبحث عن سبل أكثر فعالية في التخفيف من وطأة فقر البشر، وتحسين رفاه المليارات الستة من سكان العالم. وثمة أمثلة على تزايد مشاركة الوكالات المتخصصة والحكومات في العملية، وتواصل الوكالات الصغيرة كصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تأثيرها في القضايا الرئيسية بما يتجاوز كثيرا مستويات تمويلها المتواضعة.

٢٨ - وتظل هناك مجالات لا بد من إحراز تقدم كبير فيها. فالصراعات المتعددة في عدة مناطق أوضحت بجلاء ضرورة زيادة توطيد وتكامل عملية منسقة تتحرك من حالات الأزمات إلى التنمية. وقد ظهر توافق في الآراء على أسس التنمية البشرية المستدامة، وتجلى ذلك في اعتماد مؤسسات بريتون وودز نهجا إزاء التنمية

ألهمتها به الأمم المتحدة، بينما قطعت الأمم المتحدة شوطا بعيدا في دعم سياسات الاقتصاد الكلي المسؤولة من جانب الدول الأعضاء. والتحدي المتبقي هو التوصل إلى اتفاق بشأن دور الأنشطة التنفيذية في تعزيز التنمية المستدامة، وخاصة من حيث الميزة المقارنة للأمم المتحدة.

٢٩ - وذكرت أن وفدها يواصل تأييد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية باعتبارهما أداتين هامتين للتنمية. وأن الكثير من برامج حكومتها للمساعدة الثنائية يهدف إلى كفالة الاستغلال الكامل للموارد البشرية في البلدان النامية، وحثت جميع البلدان على التسليم بأهمية تقديم إسهامها بالدعم الثنائي إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتوجه منظومة الأمم المتحدة ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار سنويا لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ويأتي نصف هذا المبلغ تقريبا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتظل عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسيلة فعالة لتنسيق ذلك الدعم، وينبغي أن تؤدي اللجان الإقليمية الدور المحوري في تعزيز وتيسير التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ولكي يمكن استمرار التوسع يجب أن يظهر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أنه يحقق نتائج ويأتي تحليل نواحي نجاحه وفشله بدروس مستفادة.

٣٠ - **السيد تشولكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن تقدما أحرز في العام المنصرم في مجال تكامل الأنشطة التنفيذية على الصعد المختلفة، وربطها بالأولويات الوطنية للتنمية المستدامة. ويستند التقدم، في نواح كثيرة منه، إلى زيادة في مستوى التحليل والتقييم الموضوعي للإنجازات وللمشاكل التي لم تحل في البلدان المتلقية. وفي ذلك السياق فإن تعزيز التعاون فيما بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وسائر الشركاء الإنمائيين يتطلب مزيدا من الاهتمام. ولتحقيق ذلك يلزم إجراء المزيد من المشاورات بشأن الجهود التي تبذل لمواءمة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار البنك الدولي الإنمائي الشامل.

٣١ - وينبغي في تعزيز الشراكة بين كل المشاركين في التنمية أن يولي اهتمام خاص للجهود الرامية إلى اجتذاب رأس المال الخاص. وبوسع منظومة الأمم المتحدة أن تيسر الربط بين المصالح التجارية للشركات الخاصة وأهداف التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر واحترام حقوق الإنسان. ولمبادرات الأمين العام في سبيل إقامة حوار مع قطاع العمال دور هام في هذا الصدد.

٣٢ - وأضاف أن وفده يلاحظ بارتياح نتائج المناقشات التي دارت في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٩ بشأن إصلاح الأنشطة التنفيذية. غير أن وفده يظل على قلقه إزاء استمرار انخفاض موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مما قوض قدرة هاتين الوكالتين على تنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمرات العالمية ذات الصلة. ووفده يؤيد التدابير التي تتخذ لاستعادة قاعدة الموارد، بما في ذلك وضع إطار تمويل متعدد السنوات، وتدابير تخفيض التكاليف في صندوق الأمم المتحدة للسكان، والخطوات المتخذة لمواءمة ولا مركزية التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجب في الوقت نفسه أن يتبع نهج متوازن لتلافي إضعاف القدرة على إدارة السياسات والتسنيق الميداني.

٣٣ - وتحظى بالتقدير السامي مساعدة البرامج والصناديق لبلدان شرق أوروبا وكمنولث الدول المستقلة في تنفيذ إصلاحاتها الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية. فهذه بمجرد نجاحها في إحداث التحول يمكنها المشاركة بالكامل في الجهود العالمية التي تبذل من أجل التنمية المستدامة.

٣٤ - وقال أخيرا إن وفده يؤيد الاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة الرفيعة المستوى ويشدد على أهمية السعي للحصول على وسائل مبتكرة لإشراك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولا سيما من خلال التعاون الثلاثي الأطراف.

٣٥ - **السيد اسكانيرو** (المكسيك): تكلم باسم مجموعة ريو فقال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يجب أن تحتفظ بعالميتها وحيدتها وتعدديتها، وأن تستند إلى مبدأي عدم المشروطية، والاحترام الكامل للأولويات الوطنية. وينبغي أن تتلقى البلدان والقطاعات التي هي في أمس الحاجة، أقصى دعم في إطار مبدأ العالمية؛ غير أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتلقى نصيبا متناقصا من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتتحمل بلدان المنطقة بنفسها معظم تكاليف البرامج.

٣٦ - وقد حددت مجموعة ريو عدة أولويات في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. فأولا، ينبغي أن تدفع المبادرات من قبيل إطار الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى استجابة من منظومة الأمم المتحدة تتفق تماما مع الأولويات والاحتياجات الوطنية. وثانيا، ينبغي أن يتمشى تعزيز القدرات التقنية والتنظيمية والإدارية تماما مع طرائق التنفيذ الوطنية. وثالثا، ينبغي أن تكفل مكاتب الأمم المتحدة المحلية الشفافية في تنظيمها وإدارتها المالية.

٣٧ - وقال إن من دواعي القلق أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في الهبوط على الرغم من الالتزامات العالمية الأخيرة والجهود المبذولة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. وفضلا عن هذا لم تتم الاستعاضة عن تلك التدفقات باستثمارات أجنبية مباشرة. وتعيد مجموعة ريو التأكيد على ضرورة الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في قرار الجمعية ١٩٢/٥٣، الفقرة ٤٣، وتوافق على تكثيف التعاون مع مؤسسات بريتون وودز.

٣٨ - وأضاف أن مجموعة ريو تقدر قيمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بما فيه التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، باعتباره أداة متزايدة الدينامية لكسب وضع في البيئة الاقتصادية الجديدة. ويشارك أعضاؤها في التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وبروح خطة عمل بوينس أيريس تعمل بلدان المنطقة المتوسطة الدخل بمثابة نقاط اتصال لذلك التعاون. كذلك ينبغي تساوق التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب مع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك عن طريق خطط التعاون الثلاثية.

٣٩ - وقال أخيرا إن مجموعة ريو تشدد على أهمية تعزيز الأنشطة التنفيذية بوضع استراتيجية شاملة للتعاون الدولي تستجيب للكوارث الطبيعية في كل مراحلها، بما في ذلك توقيها والإنذار المبكر بها وأعمال الطوارئ وتخفيف حدتها وأعمال الإصلاح والتعمير.

٤٠ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن الأثر الإنمائي المحتمل للتعاون التقني فيمابين البلدان النامية بالنسبة للبلدان النامية يتزايد الاعتراف به لأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضروري كوسيلة لتقاسم الخبرات الإنمائية الهامة، ووفده يرحب بالدور الرائد الذي تؤديه البلدان النامية نفسها بشكل متزايد في سبيل استهلال وتنمظيم وتمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لأن الملكية والالتزام الوطنيين مهمان لنجاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤١ - واستطرد قائلا إنه ينبغي للبلدان المانحة أن تقوم بدور نشط وداعم للحث على زيادة استخدام طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التعاون الإنمائي. وتأسف النرويج للهبوط العام في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وقد سعت إلى صد هذا الاتجاه بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية. وهو يرى أن المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يجب أن يعزز كل منهما الاخر. ولذا فهو يرحب بأن تؤدي استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى زيادة استخدام هذا النموذج. وقد أسهم توسيع نطاق الدعم الدولي وآلية التعاون الثلاثي، الذي يشترك بلده فيه، في الاستخدام الفعال للموارد المتاحة لخير بلدان نامية كثيرة. كما أن النرويج تشارك وتسهم في تمويل مؤسسة بناء القدرات الأفريقية ومركز الجنوب. وتؤيد أيضا المبادرات من مثل إنشاء مركز استشاري قانوني مستقل يتيح للبلدان النامية وصولا فعليا إلى آلية تسويات المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

٤٢ - وأضاف أن من اللازم أن ينظر إلى التعان فيما بين بلدان الجنوب على أنه ذو أولوية في منظومة الأمم المتحدة. وبينما أصبح الإسهام النشط من السلطات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة. أمرا حيويا للنجاح في تنفيذ خطة عمل بوينس آيريس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة أصبح اشتراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أمرا أساسيا في تعزيز قطاع أعمال سليم في البلدان النامية. ولهذا السبب يعتبر وفده المساعدة التي تقدم لتعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية إحدى أعلى الأولويات في استراتيجيته لتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية.

٤٣ - وأشار إلى تقرير الأمين العام عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فرحب بما يضطلع به الصندوق من عمل هام في إطار منهاج عمل بيجين، وأعرب عن تأييده لإنشاء صندوق استئماني لدعم الأعمال الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وقال إنه يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق على تعزيز تعاونهما.

٤٤ - وأضاف أن النرويج تعتبر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي شريكا إقليميا أساسيا في التعاون في الجنوب الأفريقي، ولذا فهي ترحب بالتقدم المحرز في تكثيف الصلات بين الأمم المتحدة والجماعة، وبزيادة التعاون مع سائر البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف. وهي تشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الجماعة وكل الشركاء المعنيين.

٤٥ - **السيد آهو غليلي** (بنن): قال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية مصممة لتلبية المتطلبات الإنمائية بمراعاتها للسياسات والبرامج والاستراتيجيات والأولويات الإنمائية للبلدان النامية. وينبغي أن تسترشد تلك الأنشطة بمبادئ العالمية والنزاهة والتعددية والتمويل الطوعي. وحكومته تولي أولوية خاصة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ بشأن استعراض سياسة السنوات الثلاث للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وقد اعتمدت حكومته مذكرة استراتيجية وطنية تتمشى مع القرار وأنشأت لجنة وطنية لرصد وتقييم الأنشطة التنفيذية. وشملت مذكرة الاستراتيجية الوطنية ثلاثة مجالات ذات أولوية هي تحسين الأحوال المعيشية والقضاء على الفقر؛ وصلاح الحكم وتحرير المجتمع المدني؛ والعمالة والتدريب المهني وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤٦ - ورغم الموارد الهزيلة في بنن فهي تسهم في أنشطة التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومع ذلك تظل برامجها الموضوعة بالاتفاق مع شركائها الإنمائيين بموجب مذكرة الاستراتيجية الوطنية تعاني كثيرا من نقص الموارد. ويساور وفده قلق شديد لا إزاء استمرار عدم كفاية الموارد لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية فحسب بل ولأن إجراءات الإنفاق المعقدة التي تنظم هذه الموارد تؤخر أو حتى تهدد تنفيذ البرامج. وهو يلح في طلب تقديم مساهمات كبيرة، بروح الشراكة، في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، على أساس مستمر ومؤكد ويمكن التنبؤ به، حتى يتسنى إيلاء اهتمام أكبر للبرامج والمشاريع التي تنفذ في البلدان المنخفضة الدخل. ويعتمد وفده على تضامن البلدان المانحة ونواياها الحسنة لتقديم الموارد اللازمة لتعزيز الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٤٧ - **السيد دوس سانتوس** (موزامبيق): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن تقدما كبيرا قد أحرز في التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة. وبينما تتوقع الجماعة مزيدا من التفاعل مع الأمم المتحدة في كل ميادين المصلحة المشتركة فهي تظل ملتزمة بالقدر نفسه بتوطيد علاقاتها مع المنظمات الإقليمية الأخرى. وقد استعرض مؤتمر القمة التاسع عشر للجماعة الحالة السياسية والاقتصادية في بلدان الجماعة على مدى العام السابق، وكذلك المرحلة الجارية من التكامل الإقليمي. فعلى الصعيد السياسي واصلت المنطقة ترسيخ ثقافة للسلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي هذا الصدد يشكل تنظيم الانتخابات العامة أو التخطيط لتلك الانتخابات في عدد من البلدان خطوة هامة صوب توطيد السلام والاستقرار في المنطقة.

٤٨ - غير ان أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ظلتا مصدر قلق بالغ. ولذا فهو يحث المجتمع الدولي على أن يقوم بعمل مناسب، بأن يقدم المساعدة الإنسانية وغيرها كي يمنع زيادة معاناة الشعب الأنغولي. وبما أن السعي إلى سلام دائم لا يزال هدفا ثابتا للمنطقة، فالجماعة ترحب باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، الذي يرمي إلى تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتناشد المجتمع الدولي أن يفي بمسؤوليته عن الحفاظ على السلام والمساعدة في تعمير ذلك البلد. والجماعة ترحب في هذا السياق بالدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لعملية مفاوضات الجماعة بشأن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٩ - ولا تزال المنطقة تعاني من الآثار السلبية للألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة التي تقتل وتشوه الآلاف من المدنيين. والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مصممة على أن يكون الجنوب الأفريقي منطقة خالية من الألغام الأرضية، وقد اعتمدت إعلانا بهذا المعنى. واعتمدت أيضا في اجتماع قمتها في عام ١٩٩٩ قرارا بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وما يتصل به من جرائم. وقال إنه يحث المجتمع الدولي على أن يقدم للجماعة الدعم اللازم لمكافحة تلك الأسلحة التي لا تكتفي بالقتل بل تضر أيضا بالجهود الإنمائية للجماعة.

٥٠ - ومع أنه كان من المتوقع أن يسجل اقتصاد المنطقة معدل نمو يصل إلى ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٩ فقد هبط هذا المعدل عن نسبة ٦ في المائة المطلوب للحد من الفقر في المنطقة. ولذا فالجماعة في شغل شاغل إزاء انخفاض مستويات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأعباء الديون الخارجية الثقيلة التي تظل عقبات رئيسية في طريق التنمية الاقتصادية في المنطقة. ويساورها قلق عميق أيضا إزاء الانخفاض الشديد في المساعدة الإنمائية الرسمية إذ يقوض عدم توافر التمويل الكافي قدرة الأمم المتحدة على المعالجة الفعالة للمشاكل الدولية، من قبيل مشكلة القضاء على الفقر، تقويضا شديدا. ولذا فالبلدان التي تسمح ظروفها بمواصلة دعم المنظمة مدعوة بإلحاح إلى تقديم هذا الدعم كي تمكنها من النهوض بعملها الهام.

٥١ - وبينما ترحب الجماعة بمبادرات تخفيف وطأة الديون بما فيها مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فهي ترى أن يبدأ المجتمع الدولي شطب الديون الخارجية على البلدان التي تحرز تقدما واضحا ومستداما في تنفيذ تدابير صارمة للتكيف الهيكلي والإصلاحات السياسية، كي يتسنى لها استثمار الموارد المحررة من هذه العملية في القطاعات الاجتماعية.

٥٢ - وقد قطعت أشواط بعيدة في سبيل التكامل الإقليمي، شملت توقيع وتصديق سلسلة من البروتوكولات في مجالات تتراوح بين الصحة وحفظ الأحياء البرية وإنفاذ القوانين. كما أنشئ عدد من المؤسسات كغرفة التجارة والصناعة التابعة للجماعة. كذلك أدرجت مسائل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بشكل دائم على جدول أعمال التكامل الإقليمي. والواقع أن الدول الأعضاء في الجماعة التزمت بشغل ما لا يقل عن ٣ في المائة من المناصب السياسية ومناصب اتخاذ القرارات في بلدانها بنساء، بحلول عام ٢٠٠٥.

٥٣ - ومع ذلك لا يمكن أن تنجح الجهود الجارية في سبيل التكامل الإقليمي الفعلي دون الدعم الثمين من المجتمع الدولي. وبينما تتحمل الجماعة المسؤولية الإقليمية عن تنميتها، فهي تدرك نواقصها ولذا تطلب تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين. وترحب الجماعة في هذا الصدد بالإسهام الكبير من منظومة الأمم المتحدة في أنشطة تكاملها الإقليمي وتشكر المنظومة على ذلك. فالواقع أن المساعدة الاقتصادية والمالية التقنية التي تلقتها بلدان الجماعة حتى الآن أفادت في تحسين الأداء الإقليمي في ميادين كالتعليم والصحة مثلا.

٥٤ - **السيد ييبيز لاسو** (إكوادور): قال إن التعاون من أجل التنمية جانب أساسي في أنشطة السياسة الخارجية لإكوادور. ومع هذا فقد أثار الاتجاه الهابط في المساعدة الإنمائية الرسمية واعتماد سياسات جديدة تحد من

المساعدة التقنية والمالية قلقا شديدا. وأصبح البديل السليم في هذا الصدد هو التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يصمم لتحقيق مزايا اجتماعية حقيقية.

٥٥ - ومن النتائج الإيجابية لهذا النوع من التعاون الجهود المشتركة التي تبذلها إكوادور وكولومبيا والتي عززت ونوعت الاستثمارات التجارية والإنتاجية في مجالات كالصحة والتعليم وفي مكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي أعقاب حل بيرو وإكوادور لمشاكلهما الإقليمية بدا أنهما أمام مستقبل مشرق وأنهما عازمتان على العمل كشريكين حقيقيين في التنمية المتسقة لبلديهما. والواقع أن التجارة الثنائية بين البلدين ينتظر أن تتضاعف إلى ثلاثة أمثالها، وأن يضخ مبلغ ٣ مليارات من الدولارات في مشاريع لتنمية المناطق الكاسدة على طول الحدود بين البلدين. ولإكوادور علاقات مثمرة للغاية مع كوبا وخبرات إيجابية للغاية في التنسيق الثلاثي مع الاتحاد الأوروبي.

٥٦ - وأضاف أن التجارة ينبغي أن تكون أحد الأعمدة الأساسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ولذا فوفده يرحب بتزايد ارتفاع معدل التجارة الأقاليمية. وتشارك إكوادور بفاعلية في جماعة البلدان الآندية. والواقع أن التجارة مستمرة فيما بين البلدان الآندية وبينها وبين شركائها التجاريين في أمريكا اللاتينية. فيجب الحفاظ على هذا الاتجاه.

٥٧ - وبينما ينبغي أن تعزز الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف التعاون فيما بين البلدان النامية، ينبغي لبلدان الجنوب أن تعتمد على قدراتها الذاتية وأن تكثف المساعدة المتبادلة. ومن شأن اجتماع القمة المقبل في هافانا أن يتيح الفرصة لإجراء حوار بناء وتصميم استراتيجيات جديدة للتعاون من أجل التنمية تتفق والمصالح ذات الأولوية لشعوب الجنوب.

٥٨ - **السيد ماينت** (ميانمار): قال إنه لا جدال في أن العون والمساعدة من بلدان الشمال يسرعان ويعززان عمليات التنمية في بلدان الجنوب. ولذا فمن الضروري الحفاظ على مستويات المساعدة كي يتسنى استمرار عملية التنمية. وإذا كانت المساعدة المالية هامة في هذا الصدد فنقل التكنولوجيا الملائمة والتكنولوجيا السليمة بيئيا ومصادر الطاقة الجديدة والاقتصادية مسألة أيضا لبلدان الجنوب.

٥٩ - وعلى الرغم من الأهمية البالغة للعلاقات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ينبغي للبلدان النامية ألا تعتمد دائما في تنميتها على كرم بلدان الشمال. والحق أنها يمكن أن تجني عددا من الفوائد من التعاون بعضها مع بعض. وأهم البرامج في ميدان التعاون فيما بين بلدان الجنوب خطة عمل بوينس أيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبرنامج عمل كاراكاس. فالتنفيذ المعزز للبرنامجين أثمر نتائج طيبة، لا في التعاون الثنائي فحسب، بل وفي مواصلة دفع عجلة التعاون الثلاثي مع ما ينتج عنه من زيادة في الدعم من البلدان المتقدمة النمو. وقد حقق التعاون التقني والاقتصادي فيما بين دول الجنوب نتائج باهرة في مجال التنمية. فإلى جانب الربط بين التجمعات الإقليمية، يستطيع كل بلد نام أن يستفيد من التعاون المتبادل. وفي هذا الصدد فإن مؤتمر قمة بلدان الجنوب المقرر عقده في هافانا سيزيد تعبئة القوة والتضامن الجماعيين للبلدان النامية

من خلال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وسوف يعتمد وثائق أساسية تعكس آراء ١٣٣ دولة، وبذا يحدد المبادئ التوجيهية للعمل في الألفية الجديدة.

٦٠ - **السيد مينون** (الهند): قال إن سرعة التغير التكنولوجي والتحرير المرتبطة بالعولمة أدت إلى طفرة في الأزمات المالية وإلى الإقصاء الاقتصادي لقسم كبير من البشر. فعلى البلدان النامية أن تعمل معا للتغلب على نصيبها المشترك من الضعف والحرمان. والتفاوت المتزايد في مستويات التنمية في بلدان الجنوب يمكن أن يوفر مصدر قوة فريد؛ والمطلوب هو الإرادة والاستثمارات التي تؤدي إلى تفعيل هذا التعاون.

٦١ - وأضاف أن الحكومة قدمت أكثر من مليارين من الدولارات على هيئة تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف في المجالات التقنية والعلمية والاقتصادية إلى البلدان النامية الأخرى وتزمع التوسع في تعاونها ليشمل آسيا وأفريقيا، بل وبلدان جنوب المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى بغية تعزيز مفهوم تعدد المستفيدين. والنمو الصحي في تجارة بلدان الجنوب، رغم التصرفات التي تحابي الصلات التقليدية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وندرة التمويل التجاري، مصدر للتفاؤل. بيد أن مما يعوق التجارة والاستثمار ثقل ديون الكثير من بلدان الجنوب. فينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في اتخاذ مبادرات جسورة للتصدي للمشاكل المتعلقة بالديون في البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل حتى تفتح آفاق جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتوسع في الاقتصاد العالمي.

٦٢ - واستطرد قائلا إن دور عوامل الإنتاج التقليدية يضطلع به حاليا بسرعة عن طريق المعرفة وهي أصل ملموس وحيد غير قابل للتكرار وفريد وامتلاكي. والمشكلة هي أنه لما كانت للمعرفة إمكانات توليد الثروة، لم يسمح لها بالتدفق بسهولة من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب. والتكنولوجيا المتطورة موجودة، أو يمكن أن تطور لتلبية احتياجات البلدان النامية بأسلوب فعال التكاليف. ولما لم تكن البلدان المتقدمة النمو مهتمة بتحقيق تلك الأهداف أصبح على البلدان النامية أن تساعد نفسها بنقل المعارف التي تتيح لها اكتساب "وضع" متميز في السوق العالمية.

٦٣ - ومع ذلك لا تستطيع البلدان النامية أن تعيش على الكلمات وحدها. وإذا لم يتمكن إطار التمويل المتعدد السنوات من الوفاء بهدفه الوحيد وهو زيادة الموارد الأساسية للصناديق والبرامج المعنية فإن فائدته ستضيع تماما. فيجب اتخاذ خطوات فورية لإقامة تمويل الأنشطة التنفيذية على أساس مأمون ومؤكد ويمكن التنبؤ به. وباعتبار حكومته من أكبر حكومات البلدان النامية التي تقدم مساهمات طوعية في الموارد الأساسية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة فهي تدعو البلدان، وخاصة المانحة الأقل منها أداء، إلى زيادة مساهماتها.

٦٤ - وأضاف أن الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة يجب أن تنفذ وفقا لقرارات الجمعية العامة، ولا سيما القرار ١٩٢/٥٣ بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وأن حكومته تؤيد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لا بوصفه استراتيجية كبيرة ناشئة، بل بوصفه نهجا تداؤبيا مصمما لكي يجعل المنظومة، في ظل ملكية وطنية، أكثر كفاءة في استجابتها للخطط والأولويات

الإنمائية الوطنية. وبالمثل يجب على فريق الأمم المتحدة الإنمائي ألا يضحي بهوية الهيئات المشاركة أو مساءلة رؤسائها أمام الأمين العام وأمام مجالس إداراتها.

٦٥ - **السيد لويس** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم الاتحاد الكاريبي فقال إن بناء القدرات ضروري إذا أريد لآحاد البلدان، وخاصة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تستفيد الاستفادة القصوى من مزايا العولمة وتقليل مخاطر التهميش إلى أدنى حد. وقد زادت أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ضوء تحسين أحوال السياسات والإصلاحات المتصلة بالسوق مما أتاح لبعض البلدان النامية أن تصبح من البلدان الصناعية والمصدرة الرئيسية في مجالات كانت البلدان المتقدمة النمو هي التي تهيمن عليها من قبل.

٦٦ - ومن الناحية الاقتصادية فلم يكن القرن العشرون مؤاتيا بالنسبة للبلدان النامية؛ حيث أتاح لها التعاون التقني من أجل التنمية أن تستكشف المبادرات بنفسها وكان أداء اقتصادات منطقة الكاريبي متفاوتا؛ فاحتلت بلدان تلك المنطقة مرتبة عالية بالنسبة لمؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات فقر البشر. فينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بزيادة مساعداتها التقنية والمالية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. وللقطاع الخاص والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية دور هام في هذا المضمار.

٦٧ - ويأتي عقد الدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية دليلا على التزام الأمم المتحدة بهذه القضية. ويولي الاتحاد الكاريبي أهمية كبيرة لاستغلال الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفها مركز الاتصال الوحيد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٨ - وذكر أن الاتحاد الكاريبي يرحب بنجاح بعض البلدان النامية ويرى أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية مهم لإقامة مساحات اقتصادية سليمة قادرة على حفز التجارة والاستثمار. ومع ذلك فقد ظلت بيئة الاقتصاد الدولي غير مؤاتية للبلدان النامية التي عانى الكثير منها من الأزمة المالية الأخيرة، واتسعت الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٦٩ - وحث البلدان النامية على المشاركة بفعالية في أعمال المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، التي اشتركت في برامج للقضاء على الفقر ولبناء القدرات وللصحة الإنجابية والأطفال. وقد اقترن الهبوط المطرد في تمويل الأنشطة التنفيذية في السنوات الأخيرة بطلبات البلدان المانحة تخفيض الحجم. ورغم تطبيق إصلاحات شملت إطار التمويل المتعدد السنوات، ظلت الحالة المالية للصناديق والبرامج غير مستقرة. فهو يحث المانحين على زيادة مساهماتهم بقدر كبير ويشدد على ضرورة أن تحمي استراتيجيات قرارات وتمويل الصناديق والبرامج طابع العالمية والحيدة والتعددية والطوعية للأنشطة التنفيذية حتى يمكن أن تستجيب بمرونة لاحتياجات البلدان النامية.

٧٠ - ولكون معظم بلدان الاتحاد الكاريبي ذات ناتج قومي إجمالي للفرد مرتفع نسبيا فقد أدى ذلك عموما إلى استبعاد هذه البلدان عند النظر في تقديم المساعدة. ويتجاهل هذا القرار تآكل الأفضليات التجارية والضعف الإيكولوجي والاقتصادي لبلدان الاتحاد وأن معظم اقتصاداتها تفتقر إلى مرونة الانتعاش السريع من الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تمحو هياكلها المادية الأساسية وقاعدتها الصناعية وأصولها الزراعية. ولذا فهو يدعو إلى إدراج تلك العوامل في معايير المساعدة الميسرة.

٧١ - وأضاف أن الانخفاض السريع في المساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة في الموارد الأساسية المخصصة لأغراض متعددة، أمر ينذر بالخطر. وتنامي شعبية الموارد غير الأساسية يشير إلى تجدد الأفضليات بين المانحين للمساعدة الثنائية، فهو يثير مسألة مبادئ التعددية والحيدة والشفافية. وينبغي للمانحين الثنائيين والتقليديين أن يوقفوا الهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية ويحافظوا على أن تبقى الموارد الأساسية في مستوى ثابت ويمكن التنبؤ به.

٧٢ - **السيدة أفتاب** (باكستان): قالت إن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والبلدان التي تستفيد منها، تشعر بالإحباط الشديد لتقلص الموارد الأساسية والهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية وتأثير ذلك الوضع على تنفيذ البرامج المنوطة بها. وكان المفروض أن يكون إطار التمويل المتعدد السنوات جزءا من تحول نحو إدارة قائمة على النتائج؛ وهدفه الوحيد هو تقديم التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على أساس مأمون ويمكن التنبؤ به، دون تطبيق اشتراطات أو تشويه للأولويات. ومع ذلك ففي العام الذي تلا تطبيق الإطار هبطت الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخُطط لتخفيض الموارد بمقدار ٢٠ في المائة في كل القطاعات. ولم تأت أولويات المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف منسجمة دائما مع جدول أعمال الأمم المتحدة، وبرز خطر فعلي من أن يتعرض الطابع الدولي وتتعرض الحيدة، وهما اللذان كانا عماد المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة، لضرر شديد.

٧٣ - وقالت إن من الأمور الحيوية أن تحتفظ الأنشطة التنفيذية بتركيزها المدفوع بالقطرية. فعلى جميع الشركاء الإنمائيين أن يعملوا على تحقيق أهداف الإطار. وإن حكومتها تؤيد زيادة التعاون بين نظام الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز، ويجب في الوقت نفسه أن يكون هناك اعتراف واضح بولايتيهما الواضحتين والمتميزتين وبالتشاور الكامل مع البلدان المضيفة.

٧٤ - وأضافت أن وفدها يؤيد مواءمة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها نظام الأمم المتحدة الإنمائي، ويرى ضرورة بذل كل جهد ممكن لتعزيز الوحدة الخاصة. وحكومتها تتطلع إلى المشاركة في مؤتمر القمة المقرر عقده في هافانا لاستكشاف سبل أخرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهي إذ ترحب بتوسيع نطاق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ترى أن يظل القضاء على الفقر أعلى الأولويات الإنمائية للمنظمة. وقد دأبت حكومتها على دعم بناء القدرات الوطنية وتنفيذ البرامج بوسائل التنفيذ الوطنية ولكن ينبغي أن تكون شروط الإبلاغ بموجب تلك الوسائل متمشية مع النظم الوطنية.

٧٥ - **السيدة سيمونوفا** (الجمهورية التشيكية): تكلمت أيضا باسم بلغاريا فقالت إن عدد الذين يعيشون في الفقر يتنامى رغم ما أحرز من تقدم في إدماج البلدان النامية في الأسواق العالمية؛ والفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا؛ والصراعات المسلحة والقلاقل الاجتماعية المرتبطة غالبا بالفقر الطويل الأمد أصبحت أكثر تواترا؛ ويظل التردي في البيئة العالمية سببا في أضرار عارمة؛ ونتيجة لهذا يتزايد الطلب على المساعدة الإنمائية، وتتزايد الحاجة إلى الإصلاحات المكلفة بعد انتهاء الصراعات والتعمير في أعقاب الكوارث. ثم إن العولمة جلبت معها مطلبا إضافيا هو صلاح الحكم. وكما لوحظ خلال الأزمة المالية الأخيرة وفي تقلبات الأحوال الاقتصادية فإن تدفقات رأس المال تحركت سريعا نحو البلدان ذات الاقتصادات القوية والحكم السليم.

٧٦ - وأضافت أن صلاح الحكم مهم، لا كأداة لدرء الأزمات فحسب، بل وكوسيلة لحماية الأصول العامة، وجعل الأسواق المحلية منافسة بالفعل، وتعزيز التنمية الشاملة. ومن الضروري أن تعزز سيادة القانون ويدعم إنفاذ القوانين وتعزز الديمقراطية وتطبق الشفافية في نظم الإدارة، وتقوي الرقابة المالية، وتدعم الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة والشؤون المالية وتتبع نهج تشاركية في رسم السياسات واتخاذ القرارات. وتدعو الحاجة إلى المساعدة التقنية والإنمائية في كل تلك المجالات، وينبغي أن تنظر اللجنة الثانية في مدى انعكاس تلك الحاجات على نحو كاف في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٧٧ - واستطردت قائلة إن وفدها يؤيد قرار تركيز أنشطة المنظمة، وخاصة أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التوازن الصعب بين إصلاح الاقتصاد الكلي وضرورة إقامة دولة ذات مصداقية لا تقتصر على دعم تنمية السوق بل تشمل إيجاد الهياكل والمؤسسات والأطر التنظيمية القانونية. ويولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع البنك الدولي مزيدا من الاهتمام لدور الحكومات في العولمة وفي تعزيز الديمقراطية وصلاح الحكم والتنمية الاجتماعية؛ فتلك المساعدة الإنمائية يمكن أن تساعد أيضا في درء القلاقل الاجتماعية والصراعات العسكرية وعمليات الهجرة الواسعة النطاق.

٧٨ - والوقاية خير دائما وأكفأ وأكثر فعالية في التكاليف من الإصلاح بعد انتهاء الصراع. وبسبب عالمية برنامج الأمم المتحدة وحيدته وتفهمه للاحتياجات المحددة للبلدان وكفاءته، فإن له ميزة تنافسية في مجال التنمية البشرية المستدامة، وينبغي أن يركز الأنشطة في المستقبل على بناء القدرات من أجل صلاح الحكم في العولمة. وقالت إنها تؤيد الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع المعايير لصلاح الحكم وأهداف التنمية وتحديد نتائج المساعدة الإنمائية ووضع المؤشرات لقياس مدى التقدم. وهذا النهج القائم على النتائج يزيد قدرة البرنامج على التصدي للتحديات الإنمائية الجديدة بالتعاون مع النشطاء الإنمائيين الآخرين، وخاصة مع فريق الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز.

٧٩ - وشددت أخيرا على ضرورة عكس اتجاه انخفاض الموارد المالية المقدمة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٨٠ - **السيد المنتصر** (اليمن): قال لا بد مع اقتراب القرن الحادي والعشرين سريعا من أن تدخل التحديات من مثل العولمة والتحضر وتكنولوجيات المعلومات الجديدة ضمن سياسات الحكومة، إذا أريد أن يستفيد المواطنون من مزاياها بدلا من تهميشهم في الاقتصاد العالمي. وتلك التحديات ضيوف غير مدعوة لا بد من استيعابها، ولكن لا بد من أن يكون للاقتصاد العالمي وجه إنساني، ولذا فمناقشات اللجنة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لها أهمية خاصة. ويساور بلده قلق شديد إزاء انخفاض التمويل لتلك الأنشطة. فلهذا الانخفاض أثر سلبي على مشاريع التنمية، ومن المهم أن تتواصل الجهود لزيادة الموارد.

٨١ - وتوجه بالشكر إلى السيد مالكم براون، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على البيان الذي أدلى به في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والذي بين فيه أعمال البرنامج بصورة جلية. وقال إن خبرة بلده بوصفه بلدا متلقيا تجعله يقدر البرنامج تقديرا عاليا لأنه مثلا، قدم الدعم لإقامة حلقتي تدريب للمعوقين في صنعاء وعدن. وهو يؤيد تماما الخيارات التي حددت والإجراءات التي اتخذت من قبل المكتب التنفيذي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ككل.

٨٢ - وباعتبار اليمن واحدا من أقل البلدان نموا فهي تراعي أفضل مصالح مواطنيها وتبذل قصارى جهدها من أجل التنمية. غير أنها تواجه مصاعب جمة وقيودا مالية كثيرة ناشئة عن عوامل داخلية وعن الحالة الاقتصادية الإقليمية والدولية. ولذا تنال الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها من أجل التنمية كل من منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز تقديرا كبيرا من بلده الذي يتطلع إلى التعاون مع شركائه الإنمائيين بغية تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

٨٣ - **السيد راليتسويلي** (ليسوتو): قال إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعمل على هيئة فريق متعدد المهام يجمع بين تشكيلة من الموارد والمهارات والمعارف من أجل تحديد وحل مشكلة عامة متشعبة، تلك هي الفقر. كما أنه يعزز الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي والتعاون الإقليميين بتقسيم القطاعات المختلفة بما فيها القطاعات البيئية وقطاعات إدارة الأراضي والطاقة والتعدين والمياه والنقل والاتصالات والشؤون المالية والاستثمار والسياحة، بين الدول الأعضاء المختلفة من أجل التنسيق. أما هيئاته الفرعية كمحافله البرلمانية والانتخابية والغرفة التجارية فهي مهيأة لتحقيق نظام حكم دون إقليمي حسن السمعة على الصعيد الدولي. وعلى سبيل المثال، فمشروع ليسوتو لمياه الهضاب الذي ينقل المياه من الجبال إلى ليسوتو للشبكة الصناعية التابعة لجنوب أفريقيا، أثبت أنه يمكن للمشاريع العابرة للحدود أن تعزز التعاون في الإقليم الفرعي.

٨٤ - بيد أن الفقر الذي يزيده تفاقما ارتفاع عبء ديون بعض البلدان في الإقليم الفرعي، لا يزال من المشاكل الخطيرة. فهو يدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة الإسهام بقدر كبير في تعزيز اقتصاد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وفي الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء لتحقيق نمو اقتصادي وتنمية دائمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥